



الوضع الحالي حافز لتوفير متطلبات التوسعة الصناعية واللوجستية كي تتمكن من تلبية احتياجات السوق

خبراء لـ «الأنباء»: إغلاق الحدود بسبب «كورونا» حلٌ ضعيف

■ الخالد: القطاع اللوجستي يحتاج لتنظيم وعلى الحكومة التحدث مع أصحاب المشورة بكل شفافية ■ البقشي: ضرورة توافر قطاع لوجستي حديث يضمن تدفقاً سريعاً ومرناً للسلع خلال الأزمات

بعضهما، قطاع الخدمات اللوجستية لا يقل أهمية عن أي من القطاعات الحيوية الأخرى، ولا يمكن بناء كيان دولة دون توفر قطاع مدعوم يقدم الخدمات اللوجستية الحديثة لضمان تدفق سريع ومرن للسلع والاحتياجات بالأخص خلال فترات الأزمات والكوارث ومواجهة أوضاع استثنائية، خصوصاً ان صناعة التخزين تعاني من غياب الدعم والتسهيلات الواجب توافرها وهناك عوامل أخرى ومصالح وأجندات خاصة يطبقها بعض المسؤولين لضمان احتكار بعض الخدمات والتسهيلات دون آخرين.

وأكدت البقشي ان عدم توفير الدولة أراضي تخزينية يشكل تهديداً وخطراً مباشراً لضمان الأمن الغذائي، في حين توفر الدولة في المقابل ملايين الأمتار من الأراضي لأغراض أخرى والتي تتم إساءة استغلالها في غير الغرض المخصصة، مقابل غياب مخطط مشروع المدينة اللوجستية ليكون حبراً على ورق، وعدم منح الفرصة لجميع مقدمي الخدمات وخلق جو تنافسي للوصول إلى تقديم أفضل الخدمات بأقل الأسعار، مما ينعكس على مستوى التكلفة والأسعار.



برام الصبيح



هدى البقشي



علي الموسى



خالد الخالد

- **الموسى: النمو المستقبلي للقطاع اللوجستي في الكويت سيكون من خارج الحدود**
- **الصبيح: قطاع اللوجستيات في الكويت لديه القدرة على المنافسة والتطوير رغم العراقيل التي تواجهه**
- **الحريزي: القطاع اللوجستي يواجه صعوبات لعدم قدرته على المنافسة حالياً لإغلاق الحدود**

وأكدوا أن القطاع اللوجستي أمام تحديات صعبة لعدم قدرته على المنافسة في المرحلة الحالية بسبب إغلاق الحدود على بضائع بعض الدول الموبوءة، ما يشكل تهديداً مباشراً على أداء الشركات، خصوصاً أن القطاع اللوجستي في الكويت يعاني من ندرة الأراضي المخصصة لأعمالها.

وشددوا على أن عدم توفير الدولة لأراضٍ تخزينية يشكل تهديداً وخطراً مباشراً لضمان الأمن الغذائي، في حين توفر الدولة في المقابل ملايين الأمتار من الأراضي لأغراض أخرى والتي تتم إساءة استغلالها في غير الغرض المخصصة.

وفي هذا الإطار، رأى رئيس لجنة التجارة والنقل المنبثقة عن مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت خالد الخالد، إن قطاع الخدمات اللوجستية بحاجة إلى التنظيم من الداخل وفق الأسس والمعايير الإقليمية والعالمية، مشيراً إلى أن إغلاق الحدود ليس بالحل الأساسي لمكافحة انتشار فيروس «كورونا»، فبدلاً من إغلاق الحدود يمكن تركيب مرشحات خاصة للشاحنات العابرة للحدود، كما أن حرارة الجو ومدة تنقل الشاحنة كغاية تقتل الفيروسات حسب ما توصلنا له من معلومات بأن الفيروس يموت خلال 48 ساعة وهي فترة قليلة مقارنة بتنقل الشاحنات التي تستغرق أياماً للوصول من حدود إلى حدود دولة أخرى وهنا نرى أن الخوف وإغلاق الحدود يعتبر حلاً بديلاً ضعيفاً.

وطالب الخالد الحكومة بفتح بابها للتحدث مع أصحاب المشورة وأصحاب الرأي السديد بكل شفافية للوقوف على أهم الأزمات الحالية وكيفية إدارة هذا القطاع بما يحسن الوضع الراهن في حالات الطوارئ ومدى توفير هذا القطاع لمتطلبات السوق على أن يكون بذات التكلفة في النقل البري وترك النقل الجوي على ما هو عليه نظراً إلى كلفته العالية في النقل.

ومن هذا الجانب، قال براك الصبيح ان القطاع اللوجستي في الكويت على الرغم من كل العراقيل التي يواجهها فإن لديه القدرة على المنافسة والتطوير إقليمياً وعالمياً، وذلك رغم نقص الدعم والتوجيه الذي يعيشه، مشيراً إلى ان الدعم اللوجستي يجب أن يكون منظماً على أساس الكفاءة في تقديم الخدمة وليس على أساس المساهمة في العمل اللوجستي وإعطاء الفرصة لهم للمساهمة في المنافسة إقليمياً وعالمياً.

وأكدت البقشي ان عدم توفير الدولة أراضي تخزينية يشكل تهديداً وخطراً مباشراً لضمان الأمن الغذائي، في حين توفر الدولة في المقابل ملايين الأمتار من الأراضي لأغراض أخرى والتي تتم إساءة استغلالها في غير الغرض المخصصة، مقابل غياب مخطط مشروع المدينة اللوجستية ليكون حبراً على ورق، وعدم منح الفرصة لجميع مقدمي الخدمات وخلق جو تنافسي للوصول إلى تقديم أفضل الخدمات بأقل الأسعار، مما ينعكس على مستوى التكلفة والأسعار.

وأكد الخالد أن قطاع الخدمات اللوجستية من القطاعات الواعدة والمهمة ليس في الكويت فحسب وإنما في كل دول العالم نامية كانت أم متقدمة، مشيراً إلى أن مدى احتياج قطاع الخدمات اللوجستية إلى وجود خطة عمل على أن تكون الحكومة شفافة في معلوماتها مع السوق ليعكس هذا على أداء النشاط الاقتصادي للدولة وتطورها، فالقطاع يشكل قوة دفع رئيسية لتوفير كافة مستلزمات ومتطلبات السوق.

سن تشريعات

ومن جهتها، قالت مدير عام اتحاد الصناعات الكويتية هدى البقشي ان الوضع الحالي بعد انتشار الفيروس المستجد حافز لتوفير متطلبات التوسع الصناعية واللوجستية لبناء بنية تحتية تتمكن من تلبية متطلبات السوق، حيث من واجب الحكومة والمعينين بالأمر التحرك والاهتمام بالقطاع الصناعي واللوجستي، والقيام بإنشاء مصانع تستوعب متطلبات السوق، خصوصاً ان المعينين في القطاع الصناعي طالبوا مراراً وتكراراً في سن تشريعات توفر البنية التحتية للمصانع والقطاع اللوجستي، إلا ان القرارات كانت بطيئة والنتيجة دق ناقوس الخطر، مطالبة أصحاب القرار بإنشاء مصانع وفتح المجال في الأراضي اللوجستية لتوفير احتياجات الدولة من الداخل وعدم انتظار احتياجات الدولة من الخارج، وتحقيق أمن غذائي وقومي بالصناعة المحلية، ولنا مثال في ذلك دولة قطر التي كانت تعتمد على الاستيراد والأن أصبح لديها مصانع تشكل اكتفاء ذاتياً لها.

وطالبت البقشي الحكومة بالتحرك لإنجاز بنية تحتية متكاملة للقطاعين الصناعي واللوجستي لأنهما يكملان

وأكد الخالد أن قطاع الخدمات اللوجستية من القطاعات الواعدة والمهمة ليس في الكويت فحسب وإنما في كل دول العالم نامية كانت أم متقدمة، مشيراً إلى أن مدى احتياج قطاع الخدمات اللوجستية إلى وجود خطة عمل على أن تكون الحكومة شفافة في معلوماتها مع السوق ليعكس هذا على أداء النشاط الاقتصادي للدولة وتطورها، فالقطاع يشكل قوة دفع رئيسية لتوفير كافة مستلزمات ومتطلبات السوق.

النمو من الخارج

بدوره، أكد نائب محافظ بنك الكويت المركزي الأسبق، رئيس مجلس إدارة البنك التجاري السابق، علي الموسى أن النمو المستقبلي للقطاع اللوجستي سيكون من خارج الكويت خلال المرحلة المقبلة، لاسيما أن الشركات لوجستية لها أثر عظيم داخل الكويت وخارجها، والسوق المحلي تختلف احتياجاته عن حاجة الأسواق الأخرى بالحجم والكم والاستهلاك وبعده معايير أخرى.

وقال الموسى إن شبكة المعلومات لوجستية لدى الكويت مختلفة تماماً عن باقي الدول، فكل ما يحتاج إليه قطاع الخدمات اللوجستية هو القدرة على فهم احتياجات العملاء في السوق والعمل في الوقت ذاته وكذلك فهم الدورة

الهيئة اتخذت مزيداً من الإجراءات الاحترازية للحد من «كورونا»

المزيد لـ «الأنباء»: الاستفسار عن المزايا المالية في «القوى العاملة» إلكترونياً

ضمن الإجراءات أيضاً تمكن صاحب العمل من إنجاز أي معاملة ودفع الرسوم من أي مكان وفي أي وقت عبر خدمة «أسهل»، مبيئة أن شهادة الرواتب تصدر آلياً ولا داعي للمراجعة إلا في حالة ظهور عبارة «شهادة الرواتب غير مستوفية» على الشاشة، وفي هذه الحالة يتطلب من صاحب العمل أو المفوض بالتوقيع أو مندوب الشركة مراجعة إدارة تفتيش العمل قسم الرواتب لاستيفاء الشهادة.

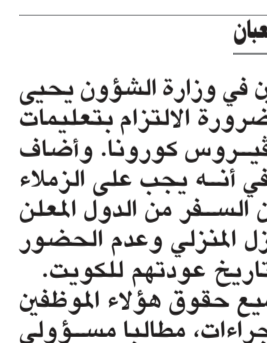


اسيل المزيد

أعلنت مديرة إدارة العلاقات العامة والإعلام في الهيئة العامة للقوى العاملة اسيل المزيد، عن قيام الهيئة باستحداث شاشة عبر موقع الهيئة الإلكتروني لاستقبال الاستفسارات المالية الخاصة بدعم العمالة الوطنية وبذل البطالة ومكافأة الخريجين وذلك ضمن الإجراءات الاحترازية للحد من انتشار فيروس كورونا. وقالت المزيد في تصريح لـ «الأنباء» انه

الدوسري: على «الشؤون» إصدار تعميم بإلزام العائدين من السفر بالبقاء في منازلهم

خاطب رئيس نقابة العاملين في وزارة الشؤون يحيى الدوسري موظفي الوزارة بضرورة الالتزام بتعليمات وزارة الصحة للوقاية من فيروس كورونا. وأضاف الدوسري في تصريح صحافي أنه يجب على الزملاء العاملين بالوزارة العائدين من السفر من الدول المعلن عنها الالتزام بالبحر والعزل المنزلي وعدم الحضور لمكان العمل لمدة 14 يوماً من تاريخ عودتهم للكويت. ولغت الدوسري إلى أن جميع حقوق هؤلاء الموظفين العائدين لن تتأثر بهذه الإجراءات، مطالباً مسؤولي الوزارة بإصدار تعميم واضح وملزم للجميع بهذا الشأن.



يحيى الدوسري

بيت الزكاة: الصدقة تدفع البلاء

عزز بيت الزكاة من الاحتياطات الوقائية المتخذة لحماية الموظفين والمراجعين على حد سواء لضمان استمرار البيت في القيام بأعماله ومسؤولياته مع ضمان أعلى درجات الحماية الصحية الممكنة ليتمكن من تسيير أعماله بكل كفاءة وسهولة، فقد جيل أبناء الكويت دائماً على العطاء ومد يد العون للمحتاجين في شتى ربوع الأرض، الأمر الذي يعد طوق النجاة الذي يحمي بلادنا الحبيب الكويت من كل مكروه.

وقالت نائبة المدير العام للموارد والإعلام في بيت الزكاة كوثر المسلم



كوثر المسلم

عزز بيت الزكاة من الاحتياطات الوقائية المتخذة لحماية الموظفين والمراجعين على حد سواء لضمان استمرار البيت في القيام بأعماله ومسؤولياته مع ضمان أعلى درجات الحماية الصحية الممكنة ليتمكن من تسيير أعماله بكل كفاءة وسهولة، فقد جيل أبناء الكويت دائماً على العطاء ومد يد العون للمحتاجين في شتى ربوع الأرض، الأمر الذي يعد طوق النجاة الذي يحمي بلادنا الحبيب الكويت من كل مكروه.

وقالت نائبة المدير العام للموارد والإعلام في بيت الزكاة كوثر المسلم



مشاركون في المنتدى الصحي الأول

مدير العلاقات العامة والإعلام بالمتنقى الأعلى للتخطيط حمد المطيري جمعية صندوق إعانة المرضى ووزارة الصحة على الجهود الحثيثة التي تقومون بها جنباً إلى جنب مع كل الجهات الوطنية الأخرى لمواجهة هذا الوباء العالمي، كما شكر الأطباء الحاضرين وقام بتهنئتهم.

هايدي السعدوي من إدارة المتنقى معلومات توعوية استرشادية لجمهور الحضور حول الإجراءات الصحية السليمة للوقاية من فيروس كورونا والرد على أسئلة واستفسارات الموظفين. وفي ختام المتنقى، شكر

ومنها قدم د. إبراهيم الحمادي من إدارة الخدمات الصحية لكبار السن محاضرة عن مستقبل كورونا وطماننة الجماهير ومحاضرة تعريف وإجراءات وزارة الصحة عن كورونا للدكتورة ريم نعمة من إدارة تعزيز الصحة ومحاضرة الوقاية من كورونا للدكتورة

وأشار إلى أن المتنقى منبثق من مشروع «مستعدون لأي طارئ»، والذي يبين أن الكويت جزء لا يتجزأ من المنظومة الصحية للعالم والقائمة على تنفيذ توصيات منظمة الصحة العالمية. وشمل المتنقى عدداً من المحاضرات التوعوية عن فيروس كورونا المستجد

شكر مؤسسات الدولة والمواطنين والمتطوعين والمصابين وحذر من الارتزاق السياسي

الحمد: «كورونا» كشف المخلصين وفضح المتسلقين المتكسبين

الناس بوطنيتهم الزائفة في محاولاتهم البائسة والمكشوفة، موضحاً أن البعض منهم للأسف بدأ يوزع صكوك المواطنة أو التشكيك والاثهام بالعمالة على من يشاء، مستغنياً عن من تنصيب هؤلاء أنفسهم قيمين على الوطن وأهله. وختم الحمد، سائلاً المولى عز وجل أن تنجلي هذه الأزمة عن كل بلاد العالم دون استثناء لأن الكويت هي مركز الإنسانية قولاً وفعلًا وهذا هو الوقت الذي يتكشف فيه أصحاب الأوطان الحقيقيون ويتكشف أيضاً هؤلاء ممن يدعون الوطنية ويتسلقون دعوى على أوجاع الناس ومصائبهم.

كورونا على المستوى الشخصي والمجتمعي. وأشار الحمد إلى ضرورة الانتباه في هذه الفترة من المضامين في المياه العكرة من مروجي الإشاعات والأخبار الكاذبة لبث الذعر والخوف في نفوس المواطنين والاعتماد على المصادر الرسمية الحكومية في الحصول على المعلومات، مؤكداً أن خطر المتسلقين والمرترقة السياسيين لا يقل عنهم، حيث اندفع بعض المتكسبين السياسيين وأصحاب المصالح الضيقة لركوب الموجة وشذو سكين الطائفية وغيرها من الأساليب لكسب أصوات انتخابية وإيهام

الحجر الصحي أو الحجر الصحي المنزلي لمن يشتهه بإصابتهم وقبولهم بإجراءات الفحوصات واتباع الإرشادات والتوجيهات الحكومية. وأضاف الحمد ان الوعي الوطني للمواطن الكويتي انعكس جلياً من خلال تفاعل معظم المواطنين الشرفاء مع أزمة كورونا ومساعدة أجهزة الدولة في مواجهة، حيث قام عدد كبير من المواطنين بتقليل التجمعات والغاء الدبوانيات وتاجيل المناسبات الاجتماعية أو حجيمها وتقليل عدد المجتمعين إلى أقل ما يمكن وغيرها من الإجراءات الذاتية المتعلقة بمكافحة



م. أحمد الحمد

وأصحاب الدواوين والعائلات الكويتية والأفراد المصابين بالفيروس أو المشتبه بإصابتهم والمخارجين القادمين من الخارج على كريم تعاونهم مع أجهزة الدولة ودخول الحجر الصحي في مراكز

تقدم الناشط السياسي والمرشح السابق لانتخابات مجلس الأمة م. أحمد الحمد بالشكر والتقدير لكل أجهزة الدولة التي قامت بمسؤولياتها الوطنية بكل اقتدار وإخلاص في مواجهة فيروس كورونا وعلى رأسها وزارات الصحة والداخلية والتجارة والإدارة العامة للطيران المدني والخطوط الجوية الكويتية وجميعيات النفع العام وغيرها من مؤسسات الدولة التي أبدت قدراً كبيراً من الاحترافية والمصداقية في تعاملها مع الأزمة.

كما تقدم الحمد بكل الشكر والتقدير للمواطنين جماعات وفرادى مثل اللجان التطوعية الشعبية